مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

العلاقات التركية – البلغارية 1980 – 1995

م.د. شوان خزعل رشيد
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة كركوك

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. تركيا. الدبلوماسية . بلغاريا

الملخص:

يعد موضوع العلاقات الدولية لأي بلد ما الركيزة الاساسية التي تحدد توجهات دول معينة تجاه دول اخرى، ذلك من خلال مراحل وحقب تاريخية مرت بها، او سياسات واساليب تتبعه تلك الدول في ادارة علاقاتها الخارجية ،وقد تتحكم في امور عدة تبني من خلالها طموحاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه فان دراسة موضوع العلاقات الخارجية لتركيا للمدة 1980-1995حظيت بأهمية كبيرة لاسيما توجهاتها نحو دول البلقان واوربا الشرقية بلغاريا تحديدا لاسباب تاريخية وسياسية وما تتمتع به من ارتباط جيوسياسي كان له تاثيرا مباشرا في كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين.

لقد شهدت العلاقات التركية – البلغارية خلال المدة (1980-1995)م تطورات ملحوظة، إذ سعى كل منهما الى تطوير علاقاتها على كافة الاصعدة سياسيا واقتصاديا ،كذلك موضوع الاقلية التركية في بلغاريا وما اثارته من جدل وسجال داخل الاوساط الدبلوماسية بين الحكومتين عبر الحكومات التي تعاقبت على الحكم سواء في بلغاريا او تركيا ومدى تأثرها على نوع العلاقة بين الطرفين، لاسيما بعد اعتلاء الحكم الشيوعي في بلغاريا والذي كان له رؤية مختلفة باستراتيجياتها عن الحكومات البلغارية السابقة وهذا ما اثار توترا في نوع العلاقة بينهما، وعلى هذا الاساس تم اختيار موضوع الدراسة.

المقدمة:

استقلت بلغاريا عن الدولة العثمانية عام 1908 وبدأت رحلة طويلة من العلاقات الجيدة بينهما. واستمرت تلك العلاقات حتى بعد اعلان الجمهورية التركية الجديدة عام 1923 اذا دخلت تلك العلاقات في طور جديد اتسمت بهدوء تام فقد شهدت تطورات عديدة

على الاصعدة كافة لاسيما السياسية والاقتصادية حتى عام 1980، اذ عصفت بينهما مشكلة اللاجئين والاقلية التركية في بلغاريا وكيف كان له تأثير على نوع العلاقات بين البلدين لاسيما وان تلك الاقلية كانت تعاني من المعاملة السيئة من قبل الحكومات البلغارية المتعاقبة، فضلا عن وصول الحزب الشيوعي البلغاري الى السلطة وهذا ما سبب بعض التوتر في العلاقات، والتي اصبحت فيما بعد سببا رئيسا لنشوب النزاع بين البلدين، الا ان السنوات الأخيرة من عقد ثمانينيات القرن العشرين بشرت بتغيرات دراماتيكية غير متوقعة، اذ بدأت بلغاريا في إعادة النظر بعلاقاتها مع تركيا، فضلا عن الجهود المبذولة لإنشاء نظام سياسي ديمقراطي جديد يتناسب مع تلك العلاقات الجيوسياسية، الا انها واجهت مشكلة خطيرة على المستوى الدولي، سيما مع مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة برعاية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (CMEA)*، وهما الركيزتان الأساسيتان لدولة بلغاريا سياسيا واقتصاديا ،لذا سعت في الاعتماد التام على علاقاتها الخارجية المتوجه نحو الهياكل الأوروبية الأطلسية ،فضلا عن ذلك تطبيع علاقاتها مع تركيا على الصعيد الإقليمي ، إذ كانت الأولوية بالنسبة لسياسة الحكومة البلغارية هو القضاء على حالة القمع للرعايا والمواطنين الاتراك واستعادة حقوق الأقلية التركية ، في الوقت نفسه سعت تركيا ايجاد فرصة تطوير لعلاقاتها مع بلغاريا وتكثيف الجهود محولة تقليل الهجرة الى بلغاريا. وكانت هذه الاجراءات الرئيسية التي تعمق التعاون واعادة الثقة بين البلدين[1] .

المبحث الاول : العلاقات التركية – البلغارية 1980-1989

اولا : الأقلية التركية وأثرها على العلاقات التركية - البلغارية 1980 - 1989

يرجع اصل الأتراك البلغار الى نسل العثمانيين الذين وصلوا الى بلغاريا في نهاية القرن الرابع عشر عندما كانت بلغاريا تحت الحكم العثماني. اذ استوطنوا في مجتمعات صغيرة قرب جنوب حوض نهر أردا موزعون على شكل مجاميع متناثرة في وسط وشرق ستارا بلانينا (البلقان) وجبال رودوبي [2].

يقدر نسبة الأقلية التركية في بلغاريا منذ عام 1980 وحتى عام 1990بين 800،000 إلى 1،000،000 تركي. يشكل المسلمون الاغلبية منهم واقليات اخرى هم من البوماك والغجر. وقد تم الاعتراف بهم رسميًا كأتراك عرقيين وأنهم "أقلية قومية" جنبا إلى جنب مع بعض الأقليات الأخرى باستثناء "المقدونيون" والبوماك وهم من السلاف البلغار الذين يتحدثون البلغارية لغتهم الأم ولكن دينهم وعاداتهم إسلامية. ويقدر البوماك حوالي 250000 إلى

300000 ويعيشون في مستوطنات متراصة في المناطق الجبلية وفي جبال رودوبي في جنوب غرب بلغاريا وفي وادي ميستا في منطقة بيرين. اما الغجر البلغاريون ويقدر نسبتهم حوالي 550.000 إلى 600.000 يعيش معظمهم في المناطق الحضرية ، وفي الأحياء الفقيرة ويشكلون نسبة 75٪ من المسلمين و 25٪ منهم مسيحيون .فضلا عن وجود أكثر من ستين مجموعة اخرى فرعية منهم معظم اختاروا إعلان أنفسهم على أنهم بلغاريون أو أتراك [3].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1939-1945 هاجر عدد كبير من المهاجرين الى بلغاريا في الفترة من 1949 إلى 1951. واعلنت الحكومة البلغارية أن ما يقارب 250000 تركي تقدم بطلب الهجرة. فأغلقت الحكومة التركية حدودها مع بلغاريا بسبب العبور غير القانوني. الا ان بعد ذلك تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين بالسماح لأولئك الأتراك الذين كانوا بحوزتهم تأشيرة دخول فقط. وبالرغم من تلك الاتفاقية، واصلت بلغاريا طرد الأتراك من الاراضي البلغارية ولم تمنحهم تأشيرة الاقامة. وكرد فعل من قبل الحكومة البلغارية بدأت بالسماح لمكاتب التأشير بتزوير تأشيرات الدخول الى تركيا للتخلص من أكبر عدد ممكن من الأتراك. وبالفعل غادر حوالي 155000 شخص من الاقليات عائدا إلى تركيا خلال تلك الفترة. وفي عام 1968 تم التوقيع على اتفاقية أخرى سمحت لرحيل الأقارب المقربين لأولئك الذين غادروا في الفترة من 1944 إلى 1951. وقد ابطلت هذه الاتفاقية في 39 نوفمبر 1978 واعلن ذلك رسميا من قبل الحكومة البلغارية [4].

ففي اواخر السبعينيات الغيت اغلب المدارس التي كانت تدرس باللغة التركية في بلغاريا. واغلق قسم اللغة التركية في جامعة صوفيا وتم إيقاف قبول الطلاب الاتراك في الجامعات البلغارية. كما واجه الأتراك العرقيون تمييزات وظيفية حالت دون ان يتمكنوا من الانضمام مثلا لقوة الشرطة أو سلاح الجيش. واقتصر خدمة المجندين الاتراك على وحدات غير مسلحة تعمل في الإنشاءات الوطنية مثل البناء [5].

ثانيا: موقف الحكومة البلغارية تجاه الاقلية التركية.

واجهت الأقلية التركية المسلمة كافة انواع التمييز والقيود التي فرضت على حقوقهم من قبل السلطات البلغارية، إذ بدأت الحكومة البلغارية حملة منظمة تهدف في طمس الهوية العرقية والدينية والثقافية للأقلية التركية .وكانت الأسباب الأساسية التي تفسر تلك السياسة هو تزايد معدل النمو السكاني للاقليات في بلغاريا، ففي عام 1980 كان معدل النمو الطبيعي للسكان حوالي 2.4 %، بينما ارتفع معدل النمو للاقليات في عام 1984 إلى 3.6%، لاسيما ذوي

الاصول التركية والبوماك والغجر. مما اثار قلق الحكومة البلغارية، إذ كانت تلك الاقليات في تزايد مستمر وبدأت تشغل مساحات شاسعة من الريف البلغاري لاسيما تلك المناطق الزراعية الهامة في الجنوب حول مناطق كار ديخالي " Kardzhali " الحيوية بالنسبة لصادرات بلغاريا من محصول التبغ ودبوخا " Dobrudzha " والتي تعد من اهم مقاطعات بلغاريا في زراعة القمح ، لذا أصبحت تلك المناطق مأهولة وبشكل متزايد من قبل الأقليات التركية [6].

كما اثار الجانب الديني للأقلية التركية قلق الحكومة البلغارية ،لاسيما الذين كانوا متواجدين في جنوب بلغاريا بالقرب من منطقتي سملايان " Smolyan " و كارديخالي اغلبهم من البوماك الأتراك ويقدر عددهم بضعة الآف يدينون بالإيمان المسيحي الأرثوذكسي ،وهناك ايضا نسبة قليلة من الغجر وهم من المسلمين كان يُنظر لهم كعامل رئيسي في مجابهة حكومة شيوعية مستقبلية في بلغاريا. إذ كان عامل التحديث وشيوع الفكر الماركسي اللينيني هو تحويل سياسة بلغاريا إلى دولة اشتراكية حديثة [7]كان من المقرر إجراء تعداد سكاني في بلغاريا في ديسمبر عام 1985.وكان أحد أسبابها هو تغيير شامل لأسماء الاقليات العرقية التركية . فبدأت السلطات البلغارية حملة في جميع أنحاء البلاد لتغيير الأسماء بالقوة. وتم حظر الطرق والوصول إلى المناطق التي كانت غالبية الأتراك فيها ولم يسمح للمراقبين الأجانب بالحضور، وتلك القيود ظلت سارية لحين الانتهاء من التعداد، وقد شمل التعداد منطقتي كوردخا "Kardzhah " جنوب بلغاريا ويابلانوف " Yablanov " شرق ستارا بلانيا "Stara Planina " [8].

في عام 1985 بدأت تقارير الحملة تنشر في وسائل الإعلام الإخبارية البلغارية وذكرت السلطات البلغارية أن العرق التركي هم في الاصل "أحفاد البلغار السلاف " الذين تم إجبارهم على اعتناق الإسلام خلال مدة الحكم العثماني في بلغاريا وأنهم كانوا من البوماك. فقاموا بإجبارهم على استبدال أسمائهم التركية بأسماء بلغارية جديدة كدليل على ولادة جديدة للغة البلغارية الأم وإعادة بناء الأسماء البلغارية القديمة. وكانت تلك الاجراءات تتم في ظل ظروف قاسية جراء الأساليب التي كانت تستخدمها السلطات البلغارية. اذ حوطت قوات الجيش والشرطة البلغارية كافة القرى التي يقطنها السكان الاتراك وتم تطويقهم بسيارات الشرطة والكلاب والدبابات. وبدأو توزيع بطاقات الهويات الجديدة عليهم ، فاضطر السكان قبول تلك البطاقات و التوقيع على استمارات لطلب أسمائهم الجديدة [9].

كانت الحملة بقيادة وستانكو تودوروف رئيس الجمعية الوطنية البلغارية، وقد القى بعد الانتهاء من الحملة خطابا في 28 اذار 1985 ذكر فيه :" أن عملية استبدال اسماء المواطنين

الاتراك باسماء بلغارية جديدة تم إكمالها بأمان، وأن بلغاريا كانت ولا تزال دولة ذات قامة واحدة وانه لا توجد أمة أو أي شعوب أخرى في بلغاريا ترغب في الانفصال عن الدولة "[10]، وبالنسبة الى الأتراك الذين رفضوا قبول أو استخدام بطاقات الهوية الجديدة فقد تم القاء القبض عليهم وتعرضوا لإجراءات ادارية وقانونية بموجب شروط قانون الميليشيات الشعبية لعام 1976، بحسب المادة 39 /1 المعدلة في 12 أغسطس 1983، والتي تنص على الإقامة الإجبارية في مكان آخر من السكن أو طردهم خارج المدينة لمدة سنة إلى ثلاث سنوات باعتبارهم اشخاص يقومون بإنشطة اجتماعية تؤثر على أمن البلاد [11].

كانت من التدابير الاخرى التي طبقتها السلطات البلغارية هو حملة تعسفية تتعلق بالممارسات الدينية الإسلامية والعادات والتقاليد الموروثة لدى الاتراك العرقيين كختان الأطفال الذكور والصيام في رمضان واحتفالات العيد وغسل جسد الميت قبل دفنه، وبرغم من ان المادة (53) الفقرة (1) من الدستور البلغاري الذي نص على حرية الوجدان والعقيدة للمواطنين غير المسيحيين واجاز لهم أداء الشعائر الدينية، الا ان الحكومة البلغارية شنت حملة مكثفة على المسلمين الاتراك واغلقت اغلب المساجد قسرا وبعضها دمرت ولم تبقي سوى المساجد الرسمية التي لديها إمام رسمي معترف به من قبل الحكومة البلغارية اللذين تعاونوا سابقا مع الحكومة اثناء حملة تغيير الاسماء [12]،وكرد فعل لتلك الاجراءات التعسفية بحق الاقلية التركية المسلمة ،أقدم الرئيس التركي توركوت اوزال Turgut Ozal [13]،بتوجيه انذار الى حكومة صوفيا باتخاذ إجراءات صارمة ضد السياسة التي تتبعها بلغاريا في انتهاك حقوق ومكانة الاقلية التركية في بلغاريا.

وفي 23 فبراير/ شباط 1988تم التوقيع على بروتوكول سياسي بين تركيا وبلغاريا في مدينة بلغراد. كانت نقطة الحوار الرئيسية هو ضمان استعادة حقوق الأقلية التركية وكانت آلية البروتوكول هو تشكيل مجموعتين للعمل المشترك بين البلدين يتعهد إلى المجموعة الأولى مهمة حل المسائل الثنائية بما في ذلك القضايا الإنسانية ومشكلة الأقلية التركية، في حين مهمة المجموعة الثانية هو مراجعة تنشيط علاقات التعاون بينهما في مختلف المجالات،إذ أوضحت الحكومة التركية انه من الصعوبة تنشيط علاقات للتعاون بين البلدين إن لم يكن هناك تقدم في المجموعة الأولى وهو النظر في قضية الأقلية التركية [14]،على اثر ذلك عقد المجموعتين اجتماعين في العاصمتين أنقرة وصوفيا ، اولها في الفترة من 9 إلى 11 مايو / أيار 1988، والثاني بدأ من 21 إلى 22 يوليو/ تموز 1988. وخلال مدة الاجتماعات لم يحدث أي

تقدم من الجانب البلغاري سوى بعض القرارات التي تخص الممارسات القمعية المفروضة على العرق التركي، فيما ظل الاتصال بين البلدين عن طريق اللقاءات الرسمية المتكررة بين وزيري خارجية تركيا مسعود يلماز وبيتار ملادينوف وزير خارجية بلغاريا . وتوصل الطرفان الى جملة من النقاط الايجابية لحل مسألة الأقلية، لاسيما مسألة لم شمل الأسرة. إذ سمحت بلغاريا لـ(143) اسرة من العرق التركي بالهجرة إلى تركيا للم شملهم، بعد أن قدمت الحكومة التركية (267) طلبًا للحصول على لم الشمل، ولم يتم قبول سوى 5،35٪ من تلك الطلبات[15].

في كانون الثاني/يناير 1988 أسس ستة من المعارضين البلغار مؤسسة سياسية مستقلة باسم جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في بلغاريا (IADHR)، برغم المضايقات التي واجهتها من قبل السلطات الامنية البلغارية، لاسيما مع الأعضاء المؤسسين للجمعية، الا انها استمرت بممارسة نشاطها وفي مقدمتها مسألة قمع الاقلية التركية. فضلا عن تأسيس رابطة اخرى في أواخر عام 1988 سميت بـ(رابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان)، إذ كان هدفها الاساس معارضة حملة الاستيعاب وقمع الدين الاسلامي في بلغاريا [16].

على اثر ذلك عقد وزيرا خارجية تركيا وبلغاريا في 30 سبتمبر/ايلول 1988 ثلاثة اجتماعات في نيويورك في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال الجلسة الختامية للجمعية أعلن عن محنة الأتراك العرقيين والاشادة بدور رابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان في بلغاريا التي كانت لها دورا بارزا لإيجاد الحلول فيما يتعلق في الممارسات القمعية المفروضة على العرق التركي في بلغاريا [17].

في منتصف ايار/ مايو 1989 بدأت الاحتجاجات الجماهيرية والاضطرابات تعم في شوارع العاصمة صوفيا بسبب توافد عدد كبير من الاتراك إلى بلغاريا، وعلى اثر تلك الاحتجاجات كان رد فعل السلطات البلغارية شن جملة من الحملات القمعية العنيفة ضد النشطاء الاتراك. وتم طرد جميع اعضاء منظمتي جمعية الدفاع والرابطة الديمقراطية، فغادر أكثر من 300 ألف مواطن تركي بلغاريا وعبروا الحدود صوب تركيا ،ويبدو ان السلطات البلغارية قد سمحت لتلك الأعداد الكبيرة بالمغادرة. اذ كان قرار فتح الحدود امام المهاجرين بعد إعلان الحكومة البلغارية اعلان قانون الجوازات الجديد الصادر في مارس/ اذار 1989 الذي منح لكل مواطن الحق في السفر والمغادرة ،وقد عدت كمحاولة من قبل الرئيس البلغاري تودور جيفكوف [18]، لتحسين اوضاع بلغاريا السياسية باعتباره داعم لقرارات مجلس الامم المتحدة

وبموجب هذا القرار حاول تهدئة الاوضاع المضطربة وانقاذ الوضع الداخلي في البلاد. أما من الناحية المالية فقد كان تدفق 300000 شخص الى خارج بلغاريا له عواقب كبيرة، إذ كان يعني خسارة ما يقارب 4 % من اليد العاملة في المصانع و المعامل والفلاحين لاسيما بعد انخفاض ملحوض في زراعة محصول التبغ في بعض المدن مثل شومين Shoumen وبازار زيك Pazardzik ،مما دعا لاستبدال الفلاحين بالطلاب والموظفين[19]،أن وصول مثل هذه الأعداد من اللاجئين الى تركيا كان يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للسلطات التركية، اذ أصدرت الحكومة التركية مرسومًا يسمح للاجئين بقبولهم على الفور كمواطنين أتراك دون فترة انتظار. كما عرضت عليهم مساعدات مالية ، فضلا عن توظيف بعض منهم كمترجمين لدى بعض الدوائر الحكومية كما وفرت للعديد منهم السكن [20].

دعت الحكومة التركية بلغاريا للدخول في مفاوضات دورية من أجل الوصول الى اتفاق يضمن حماية وحقوق الملكية المهاجرين الذين يختارون برغبتهم مغادرة بلغاريا، الا ان الحكومة البلغارية رفضت الدخول في تلك المفاوضات مما دعا بالحكومة التركية فرض عقوبات اقتصادية واغلاق المنافذ الحدودية بينها وبين بلغاريا فانخفضت واردات بلغاريا التجارية من 200 مليون دولار إلى 40 مليون دولار، كما اثارت تركيا قضية الاقلية في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي[21].

ثالثا: حقبة ما بعد تودور جيفكوف وإعادة تأهيل الأتراك

في 10 نوفمبر / تشرين الثاني 1989 اغتيل الرئيس البلغاري بتودور جيفكوف وحل محله وزير الخارجية بيتار ملادينوف، اذ كان الوضع في بلغاريا لا يبشر بالخير وهناك ثورة شعبية عارمة محتملة مما اقتضى تدخل ملادينوف ومجموعة من اعضاء الحزب الشيوعي لمنع الثورة، فضلا عن استمرار مشكلة الأقلية التركية كونها مشكلة مزمنة وحساسة ،إذ لم يكن الأمر سهلاً لإجراء اي تغيير تجاه مشاكل الاقلية كونهم دعموا هم أيضًا الإجراءات ذاتها ضد الاقلية التركية، في الوقت نفسه كانت بلغاريا تتبع سياسة استرخاء مع تركيا من خلال اتباعها قانون الميليشيات الشعبية والتي كانت تسمح بحرية الانتقال والاستيطان للأقلية في كافة البلاد ويمكنها العودة إلى أراضيها في اي وقت، كما الغيت المادة (273) من قانون العقوبات والتي طبقت لمعاقبة من ينتقد سياسة الحكومة والغاء الحكم على المحكومين السياسيين في بلغاريا وتم إطلاق سراحهم ،فضلا عن إطلاق سراح الأتراك العرقيين بعد إعلان عفو آخر عن

المحكومين عليهم بموجب المادتان (108) و(109) التي تخص التحريض والدعاية المناهضة للدولة [22].

في 20 كانون الاول/ ديسمبر 1989 التقى ملادينوف مع مجموعة من السياسيين البلغار وأخبرهم أن سياسة الاستيعاب يجب أن تتوقف ،لكن الحكومة البلغارية كانت تتوجه ببطء في تلك القضية بسبب رد فعل الاتجاه القومي البلغاري المعارض لتواجد الاقليات، ما زاد من وتيرة الوضع الداخلي فعمت الاحتجاجات الجماهيرية من قبل الأتراك والبوماك التي اندلعت في العاصمة صوفيا وسرعان ما انتشرت في أماكن أخرى من البلاد طوال شهر كانون الاول/ ديسمبر عام 1989، اذ كانت مطالبة المتظاهرين الرئيسية هو تغيير أسمائهم التي استبدلت قسرًا واستعادة الأسماء الأصلية مرة أخرى، فضلا عن المطالبة بحرية ممارسة الشعائر الإسلامية والتحدث باللغة التركية في حياتهم اليومية [23].

المبحث الثاني : العلاقات التركية - البلغارية 1989- 1994

في 25 كانون الاول/ ديسمبر 1989بدأت اتصالات ثنائية رفيعة المستوى بين الجانب التركي والجانب البلغاري ،واجتمع وزير الخارجية التركي مسعود يلماظ مع نظيره وزير خارجية بلغاريا بويكو ديميتروف في دولة الكويت، اذ رحب الجانب التركي بقرار بلغاريا في ما يخص استعادة وضمان حقوق الأقلية التركية، على اثر ذلك بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن بشكل ملحوظ فساهمت تركيا بتقديم مساعدات وقروض مالية واعتمادات قيمتها حوالي 175 مليون دولار [24].

اولا: التحديات السياسية والأمنية .

تأثر الموقف السياسي والاستراتيجي لكل من تركيا وبلغاريا على اثر الأحداث التي جرت خلال الأعوام 1989-1991،وتم تحديد أدوار كلتا الدولتين ،اذ كانت بلغاريا حصن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في البلقان والمأمن الوحيد من أتباع خط موسكو الشيوعية، فضلا عن موقعها الجغرافي والاقليمي والتي تمتد بمحاذاة الحدود الشمالية لليونان وتركيا وشكل هذا أهمية استراتيجية فريدة. فضلا عن قرب بلغاريا من تركيا والاتحاد السوفيتي جعل منها نقطة انطلاق إلى الدردنيل ومضيق البوسفور والذي تعدان الممر البحري الوحيد للاتحاد السوفيتي ومن ابرز موانئ المياه الدافئة على طول البحر الأسود ووصولا الى البحر الأبيض المتوسط [25].

وفي ظل الظروف السياسية على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي ، واجهت تركيا وبلغاريا سياسية أمنية جديدة ،لاسيما بعد ان فقدت هياكلها الاقتصادية ومظلة الحماية السوفيتية وفقدان الضمانات الأمنية لتجارتها. اذ دفع هذا الفراغ الأمني ببلغاريا إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية والتوجه صوب الدول الغربية باعتبارها الضامن الموثوق لأمنها السياسي والاقتصادي والسعي نحو الاستقرار الإقليمي [26]،اذ كانت ملزمة باتباع تلك السياسة بسبب تفاقم مشكلة الأمن البلغاري ولم تتمكن من القدرة الدفاع عن بلادها نتيجة نقص التسليح كما هو الحال بالنسبة الى بقية دول البلقان ،الامر الذي دفع بها الى الحفاظ على علاقاتها مع تركيا واليونان [27]،فضلا عن ان هناك مشاكل اخرى قد تتعرض لها ايضا كتجارة المخدرات وجرائم المنظمات الدولية التي يمكن أن تكون عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وفي بلغاريا تحديدا. والسبب الرئيس يعود الى الظروف الاقتصادية التي واجهتها بلغاريا والدول الاشتراكية، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار اسواقها ، ويعول ذلك الى مشاكل هيكلية اقتصادية داخلية في مختلف المجالات في الإنتاج ، وزيادة الديون الخارجية وانقطاع علاقاتها التجارية مع دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا التي انعزلت عنها تجاريا. لذا كان من الاسلم ان تبني علاقات مميزة مع دول الغرب بغية تطوير علاقاتها الاقتصادية والحفاظ على سياستها الأمنية، وحاجتها الماسة الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي ضرورة ملحة لبلغاريا، اذ كانت تتوقع التمويل والمساعدة المالية لاستعادة انتعاشها الاقتصادي، فضلا عن الاندماج في الاتحاد الأوروبي باعتباره المسار الهيكلي لتحديد السياسة الخارجية البلغارية [28].

في اذار/ مارس 1993 وقعت بلغاريا اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ،حاولت الحكومة البلغارية من خلال تلك الاتفاقية تنفيذ برامج الإصلاح الداخلي ،فقدم صندوق النقد الدولي قرضا لبلغاريا بقيمة 503 مليون دولار ووافقت على عضوية بلغاريا، فأصبحت لبلغاريا آفاق واضحة من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ،كما وقعت في نيسان / ابريل 1993 اتفاقية أمنية مع الاتحاد الأوروبي بموجبه يتم تنظيم شروط ومعايير متبادلة بهدف انشاء منطقة أمنية اقتصادية وسياسية للسوق الاوربي في دول البلقان، لاسيما وان مصلحة الدول الغربية التقرب والتحالف مع بلغاريا باعتبارها اللاعب الرئيسي في البيئة الأمنية لأوروبا الشرقية [29].

في شباط/ فبراير1994 تمكنت بلغاريا من الانضمام إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي (NACC)، بغية تدعيم فكرة "الشراكة من أجل السلام"، في عهد الرئيس زيليف Zhelev الذي

وصل إلى السلطة منذ عام 1991فوجه خطابا بهذه المناسبة اشاد فيها:" بانها عملية بالغة الأهمية من شأنها بناء جسور متينة بين بلغاريا والدول الاوربية " [30]،اذ اوضح على أن هذه الخطوة ليس من شأنها ان تؤثر سلبا على علاقاتها مع روسيا في ضرب المصالح الروسية. وبهذا الصدد صرح بالقول: " نحن نؤيد الديمقراطية الروسية والقوى الإصلاحية ونتمنى لهم التوفيق . فضلا عن اننا مقتنعون بعلاقتنا مع دول الناتو لان ذلك يسمح لبلادنا بإيجاد السبل المناسبة للخروج من ازماتنا الاقتصادية والسياسية" [31].

صاغ الرئيس البلغاري خطابه بعناية متفهماً حساسية موسكو تجاه العلاقة مع الدول الغربية ولكي تقتنع روسيا بان هدف بلغاريا هو اشاعة السلام في المنطقة وليس من اولويات الحكومة البلغارية انشاء برنامج تسليحي او دفاعي من خلال إبرام الاتفاقيات مع دول الناتو وفي مقدمتها تركيا الجارة الاقليمية لبلغاريا. ومن جانب اخر ادركت الحكومة البلغارية ان طموحاتها تكمن حول تفعل قيادة الناتو بأن تتعهد بالتزامات تؤمن أمن بلغاريا بسبب عدم الاستقرار والوضع الانتقالي للبلاد فضلا عن التوتر المتبقي في المنطقة منذ سقوط النظام الشيوعي، اذ بذلت جهودًا متضافرة لإثبات ذلك مع الدول الغربية لتحقيق أهداف طويلة الأجل تخدم المصالح الوطنية البلغارية، في حين ان بلغاريا لم تنقطع عن محور دول أوروبا الشرقية، لاسيما روسيا ففي اذار/ مارس 1994 وقعت بلغاريا معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع موسكو، اذ كانت بلغاريا تسعى الى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع موسكو كدافع مرتبط بشكل مباشر بأمنها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة اذ حصلت بموجب تلك الاتفاقية على كمية كبيرة من النفط ،كما وصلت المنتجات البلغارية إلى السوق الروسي [32].

في الوقت نفسه بدأت تركيا تتجه نحو استراتيجية جديدة حفاظا على امنها الوطني امام التهديدات المتوقعة، لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ،لذا وجدت انه من الضروري الارتباط عسكريا بالولايات المتحدة الامريكية والبحث عن فرص جديدة في الأمان والاستقرار وبناء صياغة استراتيجية سياسية قائمة على تقسيم الشرق والغرب والتوجه صوب الغرب وهذه كانت من اوليات الرئيس التركي تورغوت أوزال، إذ سعى الى تعزيز سياسة تركيا الخارجية وجعلها كوسيلة للتعامل مع كل من التحديات والفرص التي تتيح لتركيا ان تستقبل التغيرات العالمية والإقليمية. ووضع أوزال رؤية نشطة لاسيما بعد أزمة الخليج التي أعقبت دخول القوات العراقية الى الكويت في آب/ أغسطس 1990، والإدراك اللاحق للمصالح

الغربية في منطقة الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا. إذ اخذت تركيا دور الحليف الإقليمي والذي يمكن الاعتماد عليه في موضوع توازن الامن والاستقرار ومدى أهمية تركيا بالنسبة للغرب. كما رحب أوزال بالفكرة وأيد الاندماج مع الغرب طوال مدة الأزمة [33]،وبرغم الخسارة المالية التي لحقت بالاقتصاد التركي البالغ 2-3 مليار دولار التي جراء ايقاف النفط العراقي، إلا أنها حظرت النفط العراقي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق واغلقت انابيب النفط العراقية التي تمر عبر تركيا والسماح للطائرات الحربية الامريكية استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا في غاراتها الجوية على العراق، اذ كانت هذه المشاركة النشطة توركت اوزال تهدف إلى تأكيد تركيا القيمة الاستراتيجية للغرب واستعادة فرصة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي [34]،

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي ادى إلى تشكيل خمسة جمهوريات مستقلة وهي أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان وقيرغيزستان ،كلها كانت تتطلع في الإنظمام الى تركيا، لاسيما وان تركيا اعترفت رسميا بالجمهوريات الجديدة فضلا عن انها كانت ترغب بتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معهم وربطها بنظامها السياسي واقتصادها الليبرالي، فأصبحت تركيا تبدو كأنها نموذجًا مثاليًا لهذه الدول الناشئة وانها البوابة المناسبة لها للتوجه نحو الغرب وتفعيل مواردها الطبيعية الغنية والوصول الى أسواق آسيا الوسطى [35].

بدت تركيا تؤدي دور مهما في استقرار المنطقة، فإنتمائها التاريخي والجغرافي وثقافيا إلى شبه جزيرة البلقان ولد شعورا لديها سمح لها الاعتراف بشرعيتها في الاهتمام بدول البلقان، لاسيما وان تلك الدول تعد رابطا وجسرا استراتيجيا بين تركيا وأوروبا الغربية، فضلا عن نطاق الروابط السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية مع العالم الخارجي منذ انتهاء الوجود العثماني في المنطقة اذ تمت إعادة صياغة سياسات تلك الدول وفق تقسيمها بين الشرق والغرب ،لاسيما وان اغلب هذه الدول تضم نسبة كبيرة من المسلمين الذين كانوا يشكلون جزءًا من الدولة العثمانية السابقة واغلبهم في جمهوريتي البوسنة والهرسك [36].

كانت تركيا تسعى بجدية لفض النزعات الدائرة بين البوسنة والهرسك في المنطقة وإنهاء إراقة الدماء والحفاظ على استقلال الجمهوريات ووحدة أراضيها، ففي نيسان/ابريل 1994، وضعت تركيا تفاصيل خطة عمل يتم تنفيذها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملية لإنفاذ منطقة حظر الطيران الممتدة لسبعة أشهر فوق اجواء البوسنة والهرسك .كما

أرسلت تركيا في العام نفسه 2700 جندي كقوات حفظ سلام ،واستوظفت عضويتها في حلف الناتو لذلك الغرض [37].

استمر الحوار بين الطرفين لاسيما بعد زيارة الرئيس البلغاري، اذ عقد اتفاقية أنقرة في 9 حزيران / يونيو 1994، وجرت سلسلة من المحادثات السرية بشأن ايجاد الحلول للقضايا الثنائية والإقليمية نوقشت اثناء الجلسات لاسيما المشاكل الحدودية مع يوغوسلافيا وحاول الجانب التركي طمأنة الحكومة البلغارية بأنه لا ينبغي لأي دولة من دول البلقان أن تتدخل في الخلاف الدائر بين بلغاريا ويوغسلافيا، كما اوضحت ان وجود القوات التركية في حدود البوسنة مجرد اسناد لقوات الأمم المتحدة، في حين ان الحكومة البلغارية كانت متوجسة من تواجد تلك القوات، اذ رفضت السماح للطائرات العسكرية التركية التي تحمل قوات حفظ السلام التركية التابعة للأمم المتحدة بالمرور عبر مجالها الجوي[38].

توصلت بنود الاتفاقية الى نقاط مهمة ابرزها اكتساب الصناعات العسكرية بين البلدين وتبادل بيع الاسلحة الخفيفة والذخائر والناقلات العسكرية. كما نص الاتفاق انهاء الخلافات فيما يخص مشكلة اللاجئين والمهاجرين الأتراك ، فضلا عن ايجاد حلول للممتلكات المواطنين البلغار في تركيا، وتم افتتاح منفذين مهمين من المناطق الحدودية وهي هامز وبيل Hamzoubeill وليسوف Lesovo. فضلا عن تشجيع العمليات التجارية المتبادلة للاستثمارات والتعاون الاقتصادي والثروة الحيوانية وتجارة المنتجات النباتية وتجنب الازدواج الضريبي للبلدين [39].

اما في المجال التجاري والاقتصادي فقد كانت جميع دول البلقان تعمل تقريبًا في تجارة الترانزيت بين أوروبا والشرق الأوسط، تحديدا بلغاريا التي اثبتت من خلال مشاركتها في المبادرة وتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع تركيا خدمة لاقتصادها وتجارتها، وفي ضوء ذلك زار وزير الخارجية التركي حكمت جتين صوفيا في تموز / يونيو 1994ووقع اتفاق مع الحكومة البلغارية بغية رفع القيود المفروضة على تأشيرات الدبلوماسيين والتجار البلغار، كما اتفق الجانبان على تشكيل لجنتين لحل بعض المشكل والمسائل الفنية بين البلدين. فضلا عن ترسيم بعض النقاط الحدودية للبلدين كاعتماد نهر رزفي كخط حدودي إقليمي للمياه بين البلدين وتحديد مناطق الصيادين في البحر الأسود. اذ اثمرت تلك الزيارة نوعا من التفاؤل فتوصل الجانبان إلى نقطة تفاهم شاملة وحسن نية لحل اغلب المشاكل الحدودية بين البلدين[40].

على اثر ذلك بادرت القيادات العسكرية التركية بزيارة مواقع القوات والمنشآت البلغارية في مدينة هارمانلي وتم التوقيع على وثيقة صوفيا التي نصت على الحماية المشتركة بين البلدين وتعزيز الأمن والثقة على طول الحدود التركية البلغارية. والاستخدام المشترك الدائم لنهر الراين[41]،وطبقا للاتفاق توصل الجانبان على السماح لكل منهما اعطاء إشعارا مسبقا للدخول على المناطق الحدودية من اجل ممارسة الأنشطة العسكرية وحددت نحو ستين كيلومترًا من أراضي حدود البلدين لإجراء المناورات العسكرية وعمليات التفتيش، كما اتفق الجانبان على تقليص عدد القوت العسكرية المرابطة على الحدود بين البلدين[42].

تلت اتفاقية صوفيا اتفاقية اخرى مشابهة، ففي نهاية شهر تموز / يوليو 1994، تم توقيع اتفاقية ايدرين Edirne، هي وثيقة مكملة لوثيقة صوفيا، اذ اجتمع رئيس الأركان العامة للجيش البلغاري تسفيتان توتوميروف وقائد الجيش التركي الفريق الركن إسماعيل حقي كرادي كما حضر الاجتماع وزير الدفاع الوطني التركي نيفزات أياز ونظيره البلغاري فالنتين ألكساندروف. في العاصمة البلغارية صوفيا ، بموجبها تم الاتفاق بين الجانبين على العمل من أجل الحفاظ على الثقة المتبادلة والتعاون في التدريب العسكري والتكنولوجيا العسكرية، ومن خلال هذه اللقاءات أكد الجانبان على توطيد العلاقات الاستراتيجية في المجالات الدفاعية والعسكرية والبحث في المشاكل الأمنية التي تخص المنطقة والمشاركة المشتركة للوحدات العسكرية البلغارية والتركية في الشراكة من أجل احلال السلام [43].

سعت الحكومة البلغارية في إنشاء قاعدة عسكرية برية للجيش البلغاري في اليونان من اجل بناء إطار استراتيجي علاقات متوازن مع أثينا وأنقرة، ووقعت اتفاقا عسكريا مماثلا مع الحكومة اليونانية في آب/ اغسطس 1994. فضلا عن المقترح الذي قدمه الرئيس البلغاري زيلو زيليف Zhelu Zhelev حول آلية الحوار الثلاثي بين كل من صوفيا وأنقرة وأثينا في محاولة لإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة طرحه خلال زيارته إلى مقر الناتو في بروكسل من العام نفسه [44].وبعد شهر من زيارة وزير الخارجية التركي في اب / اغسطس 1994 قابله زيارة رئيس الوزراء البلغاري فيليب زار ديميتروف الى أنقرة بغية التباحث مع الحكومة التركية والتقى برئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل ونائب رئيس الوزراء إردال إينونو ووزير الخارجية حكمت جيتين، ومن خلال تلك المباحثات أشار الجانب التركي إلى الفترة المؤسفة في العلاقات السابقة فيما يخص مسألة الاقلية التركية ووجوب الانتهاء منها ويجب فتح ابواب الانفراج لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية وفقا للتطورات التي حدثت في بلاد البلقان. فضلا

عن وبناء اواصر الصداقة وحسن الجوار والتعاون والإجراءات اللازمة لإدارة الأزمات في المنطقة. فضلا عن مناقشة امكانية التعاون في المجال العسكري، اذ حضر برفقة الدبلوماسيين البلغار مجموعة من قيادات الجيش البلغاري في مقدمتهم رئيس الأركان العامة الفريق رادنيو مينتشيف بغرض التباحث والتعاون في التبادلات العسكرية والتي كانت شبه معدومة منذ عام 1991 [45].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 زار وزير الخارجية البلغاري ستانيسلاف داسكالوف أنقرة، إذ صرح وزير الخارجية البلغاري "أن دولته لا تعارض مشاركة القوات التركية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة"، وتم التوصل الى آلية بروتوكول تعاون بين البلدين تضمن مجالات تطوير التعاون العسكري ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب [46].

ثانيا: وصول الحزب الاشتراكي البلغاري الى الحكم

في انتخابات عام 1995 تمكن الحزب الاشتراكي البلغاري من الحصول على اغلبية المقاعد البرلمانية وتسلم مقاليد السلطة[47]. وسرعان ما قدم نواب المجلس الجديد التماسا إلى المحكمة الدستورية البلغارية لإغلاق جبهة تحرير مورو الإسلامية التي تهدد المصالح الوطنية في بلغاريا، فضلا عن انه كان يشكل مصدر قلق دائم لحكومة أنقرة، وعلى اثره سافر وزير الخارجية التركي إردال إينونو في حزيران/يونيو 1995 قاصدا العاصمة البلغارية صوفيا بصفة زيارة رسمية والتقى بنظيرة جورجي بيرينسكي وزير الخارجية البلغاري، اذ كانت زيارة إينونو لصوفيا تعد أول زيارة دبلوماسية بين البلدين منذ وصول الحكومة الاشتراكية إلى السلطة. وتم الاتفاق على تشكيل لجان منظمة للعمل على حل النزاعات المتعلقة بحقوق السيادة في البحر الأسود ومتطلبات الملكية الخاصة ،ومشاكل البحر الأسود والنزاعات الحدودية وخلافات حقوق الطرق والصيد [48].

كان هناك تفاوت واضح في الموقف السياسي العام ازاء الازمات السياسية من قبل تركيا وبلغاريا في منطقة البلقان، الا ان تركيا استطاعت ان تكسب قيادات الاحزاب الاسلامية (اتحاد المسلمين الكروات) الى جانبها، في الوقت نفسه كانت ترغب بأن تحافظ على صبغتها الاقتصادية في منطقة البحر الأسود ايضا دون ان تكون مؤسسة سياسية منفصلة الاتجاه، فضلا عن انها كانت تطمح بلانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود فهي فرصتها في الدخول الى الاتحاد الأوروبي، اذ اثمرت تلك الجهود بعد زيارة الرئيس التركي

سليمان ديميريل إلى العاصمة صوفيا وتم تحديد الفترة من 4 إلى 6 تموز / يوليو 1995 لأجراء سلسلة محادثات في مقدمتها مع الرئيس البلغاري زيلو زيليف ورئيس الوزراء البلغاري فيدينوف كذلك مع مندوبي الكتل البرلمانية. والقى خطابا باللغة البلغارية وضح من خلاله قائلا:" إن تركيا لا تريد أكثر من رؤية الأتراك العرقيين يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها البلغار"[49].

كما اشاد بموقف الحكومة البلغارية لما ابدته من احترام لحقوق العرق التركي واوضح ايضا أن اسس العلاقات الثنائية لا تنطوي على أي عداء تجاه بين البلدين ، وان الحكومة التركية سوف تبذل كافة جهودها في عملية انضمام بلغاريا إلى الناتو ، وابدت بتقديم المساعدة في التصدي ازاء الأنشطة السياسية للاحزاب الكردية في بلغاريا، وركز الرئيس التركي على اهمية الطريق الذي سيربط ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بتركيا عبر بلغاريا. وسليط الضوء على قضية البحر الأسود - ممر البحر الأدرياتيكي ،في حين عارضت اليونان ذلك الممر واقترحت طريقا آخر يمر عبر الأراضي اليونانية. وهو الطريق لخط أنابيب النفط اليوناني [50].

في 27 آب/أغسطس 1995 زار رئيس الحكومة البلغارية فيدينوف العاصمة اليونانية أثينا وابدى بوادر الدعم لمشروع بناء خط أنابيب النفط " بورغاس – الكسندر وبوليس"،والاتفاق مع المقترح الذي قدمه الرئيس التركي توكت اوزال في حال ايجاد خط بديل للمشروع المذكور يمر عبر الاراضي التركية المحادثات، وتركزت المحادثات بين الطرفين بشكل رئيسي نحو العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وقدمت الحكومة البلغارية مقترحا حول استثمار شركات الخطوط الجوية البلغارية لصالح شركات النقل الجوي التركية لامكانية فتح طريق جوي بغية تسهيل حركة المواطنين بين البلدين، وقد رحب الرئيس البلغاري بالمبادرة وعدها خطوة ايجابية لبناء وتمتين العلاقات التركية البلغارية [51].

خلال فترة إقامة الرئيس التركي سليمان دميريل في صوفيا قام بزيارة منطقة شمال شرق بلغاريا المأهولة بنسبة كبيرة من السكان الأتراك القوميين، إذ كان يهدف من خلال تلك الزيارة الميدانية اطلاعه بنفسه على اوضاع المقيمين الاتراك ومدى مستوى استحقاقهم من الحقوق السياسية والمدنية والخدمية التي يتمتعون بها، رغم أن هذا التغيير في البرنامج الرسمي للزيارة قد خلق حالة من التوتر بين ديميريل ووزير الخارجية البلغاري لعدم دعوته اثناء زيارة سليمان دميريل والذي كان برفقته بعض من المسؤولين السياسيين الاتراك، إذ

صرحت وزارة الخارجية البلغارية نصا رسميا على أن "البرنامج السياسي للبلاد يجب لا يتغير في المناطق التي يقطنها البلغار والذين هم من أصل تركي وان زيارة الرئيس التركي لم تكن في الوقت المناسب " [52].

في اواخر شهر كانون الاول/ ديسمبر من عام 1995 زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ثمانية أضعاف لتصل من 47.6 مليون دولار الى حوالي 371 مليون دولار كصادرات و 99.6 مليون دولار واردات واحتلت تركيا المرتبة الخامسة في الصادرات البلغارية من بين بقية دول البلقان . أما من الناحية الهيكلية الصناعية، فقد تميزت الصادرات البلغارية مواد الخام الرئيسية لتركيا في اغلب سلعها المصنعة مثل الزيوت والوقود والأسمدة والأخشاب. أما واردات تركيا الأساسية كانت اغلبها منتجات للاستخدام الاستهلاكي مثل الجلود ومنظفات الغسيل والالبان والمواد الغذائية اليومية [53].

وبحلول عام 1996 ارتفع حجم التجارة بين البلدين حوالي 380.4 مليون دولار ، في حين سجلت غرفة التجارة البلغارية قوائم تجارية بنسبة 61 1125 شركة مختلفة القطاعات خاصة او حكومية، لاسيما في مجال الصناعات الخفيفة وانتاج المواد الكهربائية والإلكترونيات ومواد البناء والاستثمار العقاري والتي اصبحت فيما بعد واحد من المجالات الواعدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين [54].

ويبدو ان الحكومة البلغارية لم تكن حريصة في البحث لمعالجة ملف الاقليات التركية بجدية وان الاهتمام الاكبر كان محصورا على الصعيد الاقتصادي حصرا.

الخاتمة:

اتسمت العلاقات التركية-البلغارية بتاريخ معقد وطويل، امتدت منذ سنوات ما بين الحربين العالميتين، متفاوتة بين فتور وانفراج، وقد يفسر ذلك حسب الاتجاهات المتباينة والمختلفة التي نهجتها سياسة الدولتين وعبر حكوماتها المتعاقبة. رغم ان كل منها كانت تجتهد في ان تبحث لإيجاد كافة السبل المتاحة للتقرب وتوثيق الاواصر المتينة للجوانب السياسية والاقتصادية، إذ كانت الاستراتيجية التركية الموجهة هو انشاء علاقات وثيقة مع الدول المجاورة لها اقليميا، رغم ان بلغاريا لم تكن ترغب في تحسين تلك العلاقات مع الدول المجاورة لها اثناء مدة الحرب العالمية الاولى وما بعدها. فضلا عن انها رفضت المشاركة في خطط التعاون مع دول البلقان، الا ان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغير المشهد السياسي لدول البلقان بشكل جذري. نتيجة لتأسيس الأنظمة الشيوعية في تلك الدول، إذ كانت

المنطقة تنقسم إلى كتلتين متعاديتين في القوى. وفضلت تركيا الانضمام إلى الناتو لكسب الولايات المتحدة كحليفة لها، فيما ربطت بلغاريا نفسها بهياكل دول أوروبا الشرقية. مما ادى الى تدهور عام للعلاقات بين الشرق والغرب، فضلا عن نوع السياسة القمعية للحكومة الشيوعية البلغارية تجاه الأقلية التركية العديدة، إذ اصبح للعيش في الأراضي البلغارية آثار سلبية بالنسبة للمواطنين المقيمين في الاقاليم البلغارية، وعلى الرغم من التحسن التدريجي للعلاقات الثنائية في بداية عام 1960، الا انه لم يكن لدى الدولتين اواصر التعاون والانسجام الدبلوماسي واقتصرت على مستوى محدود للغاية لاسيما الجوانب التجارية والاقتصادية.

في سنوات عقد الثمانينات من القرن العشرين تحديدا في ديسمبر 1984 تدهورت العلاقات بين تركيا وبلغاريا بشكل حاد بعد ما شنت الحكومة البلغارية حملة استيعاب قاسية ضد الأقلية التركية. الأسباب وراء هذه المحاولة هو الاستيعاب الثقافي والديني مدفوعة بتطهير عرقي مستندين على اساس منطقي مفاده، بأنه إذا كان بإمكان غالبية السكان السماح لهم في الهجرة سوف يشكل أزمة اقتصادية ووطنية بشكل متزايد، لاسيما وان عدد السكان المهاجرين المسلمين اخذ بالتزايد وامسى سببًا مباشرا لتلك الحملات.

ففي عام 1989 فر قرابة ثلاثمائة ألف مهاجر من أصل تركي إلى تركيا نتيجة للتسهيلات التي بادرت بها الحكومة التركية لاستقبال الاقليات وعودتهم الى البلاد بعد حصولهم على رخص الاقامة في بلغاريا، فضلا عن الصراع الدائر بين بلغاريا ويوغسلافيا والتي اثرت سلبا على نوع العلاقة بينهما، بموجبه غيرت بلغاريا سياستها مقتنعة بأن الشعب السلافي الذين هم من اصل بلغاري بإمكانهم العيش في مقدونيا اليوغوسلافية، وكان من منظور الحكومة البلغارية والغاية الاساسية انشاء موطن وشعب من البلغار على أراضي يوغوسلافيا. لاسيما بعد تفكك كل من يوغوسلافيا وبلغاريا تم الاعتراف الرسمي بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية دولة مستقلة وغير قابلة للتجزئة والذي ادى الى هجرة عدد كبير من الأتراك العرقيين من بلغاريا الى مقدونيا فيما هاجر اخرون الى بلغاريا، بعد ان اطلقت الحكومة الجديدة في عهد الرئيس تودور زيفكوف برنامجًا لإعادة حقوق البلغار الاجتماعية التي تم تجاهلها في السابق بدعم من الجبهة الديمقراطية المتحدة البلغارية، وأدى هذا التطور في الاوضاع السياسية فيما يخص موضوع قضية الأقلية التركية إلى إعادة تأهيل العلاقات التركية البلغارية مرة اخرى جراء التغيرات الدولية التي حدثت بعد عام 1990 اذ اتخذت خطوات اساسية نحو

التقارب التركي- البلغاري وبدأت بوادر التحسن التدريجي في العلاقة بين الجانبين تأخذ مسارها، فضلا عن ان بلغاريا كانت تسعى للحصول على ضمانات أمنية على المستوى الإقليمي والتي تمت مع الاتفاقات العسكرية في عام 1995مع تركيا من جانبها كانت الاخيرة تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الشيوعية السابقة - وعلى وجه الخصوص مع بلغاريا. استقرت الدولتان في علاقاتهما عن طريق جملة من اتصالات الدبلوماسية رفيعة المستوى والاتفاقيات التجارية وتمكنت من إنشاء آلية للحوار المستمر بين البلدين.

الهوامش:

---

* مجلس التعاون الاقتصادي:(CMEA) او (كوميكون(هي منظمة اقتصادية تأسست في 25 يناير سنة 1949 م، وكانت تضم الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام. وتهدف إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي.انظر:جوزيف روتشيلد ، شرق أوروبا الوسطى بين الحربين العالميتين: ترجمة وتحقيق :احمد صادق سليم ،الطبعة الخامسة ، (لندن - 1992) ، ص323.

(1) انظر: سجن بلغاريا للأتراك العرقيين ، (منشورات منظمة العفو الدولية) ،المملكة المتحدة (لندن)، أبريل/ نيسان 1986، ص 3.

(2) انظر: بلال سمسير ، أتراك بلغاريا (1878-1985): ترجمة: محمود ابو العلا، لندن 1988، ص 167-180.

(3) Wolfagang Hopken ،"Bulgarian-Turkish Relations" ،in Erol Manisali ،ed. ،Turkey and the Balkans, Internatinal Congra GEERY , P.P. 78-79.

(4) مقتبس من : مأساة الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، (معهد السياسة الخارجية)،أنقرة 1989، ص 8.

(5) Stelios alifantis, Bulgaria: thdliemmas of a new era,irini publications,(Greek,Athena,1995),p48.

(6) بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1989،ص112.

(7) Stelios, op., cit. ,p.57.

(8)Barbara Jelavich ,History of the Balkans,Twentith Century 2, (Cambridge University Press ,Forth edition,1995),p.121.

(9) انظر: أوسكار دبليو كليات، انعطاف بلغاريا نحو أوروبا في الأمن الأوروبي، ترجمة : نهاد عاطف خولي، د.ن، 1993، ص 93-95.

[10]blamen bonysheef,"Bulgaria and the new European Security architecture" inBulgarian Military,sofya,2000,p.14.

(11) Barbara, op., cit. ,p.123.

(12) توركوت اوزال: (Turgut Ozal 1983-1987) ولد عام 1927م في جنوب شرقا تركيا ، اكمل دراسته في قسم الكهرباء في جامعة اسطنبول عام 1950، ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة عام 1952 ، عمل مستشار اقتصادي لحكومة سليمان ديميريل عام 1966 ثم انخرط في الحياة السياسية في السبعينات حيث انتمى لحزب العدالة وكان مستشارا لرئيسه ديميريل ، ثم بعد فترة وجيزة انسحب من الحزب ، وبعد انقلاب عام 1971 عمل في البنك الدولي في واشنطن حتى عام 1973 ، ثم عاد الى تركيا وتسلم مسؤوليات ادارية على مستوى عال واصبح مستشارا لرئاسة حكومة سليمان ديميريل عام 1979 ، واصبح رئيسا للوزراء بعد فوز حزبه الوطن في انتخابات عام 1983م وظل في منصبه حتى عام 1989م حيث رشح نفسه لرئاسة الجمهورية وفاز بالمنصب وهو ثاني رئيس مدني بعد جلال بايار ، انظر: ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (جامعة الموصل ،1992) ، ص340.

[13] بلال سمسير، المصدر السابق ، ص198.

(14) مجلة ديلي نيوز التركية ،العدد (601)، 6 آذار/ مارس ، 1990.

(15) كمالي سايبسيلي ، البلقان مرآة للنظام الدولي الجديد، (مؤسسة إرين للتشر ، اسطنبول ، 1995)،ص 189 - 192.

[16] جودة حسين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1989، ص98.

[17] اندرسون ، المصدر السابق ، ص131.

[18] تودور خريستوف زيفكوف (7 سبتمبر 1911 - 5 أغسطس 1998)، رجل دولة شيوعي بلغاري شغل منصب الزعيم الفعلي لجمهورية بلغاريا الشعبية منذ عام 1954 حتى عام 1989 كما شغل أمينا عاما للحزب الشيوعي البلغاري ، والسكرتير الأول للحزب كما شغل منصب رئيس الوزراء عام 1962 إلى عام 1971 بالتزامن مع منصبه كسكرتير أول. وأصبح الزعيم الاول من ضمن دول الكتلة الشرقية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ظل حكمه دون منازع حتى تدهورت العلاقات بين الشرق والغرب في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، عندما تفاقمت النزعة المهنية والفساد في الحزب الشيوعي. استقال في 10 نوفمبر 1989، تحت ضغط من كبار أعضاء الحزب الشيوعي وبسبب رفضه الاعتراف بالمشاكل والتعامل مع الاحتجاجات العامة. في غضون شهر من الإطاحة بزيفكوف ، انتهى الحكم الشيوعي في بلغاريا فعليا .عبد الله سعيد احمد ، البلقان وأوروبا الشرقية ، دار الاوائل، بيروت، 1997، ص 102.

[19] انظر: نيشو نيشيف، "الأمن القومي البلغاري ، البلقان وحلف شمال الأطلسي" ، ترجمة: قادر بوردي، د.ن، انقر،1996 ،ص 57.

(20) مجلة السياسة الخارجية. عدد خاص حول الأقلية التركية في بلغاريا، العدد 12 / 3-4 ، أنقرة 1989،ص18.

(21) احسان داجي، "تركيا في التسعينيات السياسة الخارجية وحقوق الإنسان والبحث عن هوية جديدة "، مجلة Mediterranean Quarterly، العدد 4/4 ، خريف 1993 ، ص 60.

(22) الحزب الاشتراكي البلغاري (BCP) :حزب نازي مقره في بلغاريا ، أسسه الدكتور كريستو كونتشيف عام 1932، تعد واحدة من عدد من الجماعات المعادية لالمانيا مارست نشاطها السياسي في بلغاريا بعد وصول أدولف هتلر الى الحكم في المانيا،وكانت تنشر نشاط الحزب في صحيفتها التي تسمى (الهجوم). بدأ الحزب الإصلاحات السياسية بعد عزل تودور جيفكوف ، تحت قيادة ألكسندر ليلوف ،اذ اعتمد الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية بدلاً من الماركسية ، وبعد انتخابات عام 1932 سعى الحزب اعتماد البرنامج الاشتراكي ولم تكن لهذه المجموعة نفوذ كبير فقد كانت مقتصرة على عضوية صغيرة مع وجود مائة شخص فقط في عضويتها. ديوك سيسر ، "تركيا البيئة الأمنية الجديدة في منطقة البلقان والبحر الأسود" . انظر:

Balkan Briefing ،no 23-24 ،Hellenic Centre of European Studies ،Athens September 1995 ،p. 57.

(23) blamen, op., cit. ,p.16.

(24) Stelios, op., cit. ,p.60.

(25) مقتبس من : احمد بن عبدالله سعيد ، القومية والديمقراطية والأمن في البلقان ، دار الكتاب للنشر والتوزيع، (عمان ، 1997) ، ص105.

(26) "دول آسيا الوسطى تنظر الآن إلى تركيا كموجه إقليمي" مجلة وول ستريت جورنال ، العدد (1589)، 7 يناير 1993، ص17.

(27) Stelios, op., cit. ,p.35.

(28) رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1991، ص127.

(29) ستيليوس الفانتس ، بلغاريا: معضلات العصر الجديد ، ترجمة : مؤسسة إيريني للترجمة والنشر،(أثينا ، 1995) ص98.

(30) حريت ، المصدر السابق ، العدد (2723) ، 11 يوليو 1994 ؛ينظر: جمال كمال إسماعيل، الحياة السياسية لأتراك ألمانيا، *مجلة جامعة كركوك : الدراسات الإنسانية*،مج. 16، ع ،2021. ص ص. 270-253.

(31) ستيليوس الفانتس، المصدر السابق ، ص105.

(32) انظر: بروس كونهولم ، "تركيا والغرب" ، ترجمة: فورين أفيرز، (لندن)، 1991 ، ص 35-38.

(33) مجلة الشؤون الخارجية ، انقرة، العدد (45)، 3/26/ 1994 ، ص ص 90-98.

(34) ستيفن لارابي ، برميل المسحوق المتطاير أمن البلقان بعد الحرب الباردة ، ترجمة : الياس كيمال ،دار يدي تبة (yeditepe)، 1994، ص69.

(35) مجلة ديلي نيوز التركية ،المصدر السايق، العدد (2124) 24/ أكتوبر / تشرين الأول 1996.

(36)Fabian Schmidt,Between Political strife and Developing Economy, in Trnsition, January 30,1998,pp.8-13.

(37) سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، عمان، 1995،ص103.

(38) Bahri Ylmaz,Turkey s new Role in Intematianl Politics, in German Foreign Affairs Review,1996,pp.90-89.

(39) مقتبس من: ديلي نيوز ، المصدر السابق،العدد (2832) 13/ ديسمبر / كانون الأول 1996،ص9.

(40) plamen pantev,bulgari and the European Union the Security aspect in yearbook 1996,Eliamer,Athens,1999,pp.33-39.

(41) يلماز بحري "دور تركيا الجديد في السياسة الدولية" ، مجلة تركيا الجديدة، العدد (20) ، أنقرة ، صيف 1999 ، ص 22 - 28.

(42) انظر: المجلة العسكرية البلغارية (صوفيا) ، العدد (3-4)، 1995 ، ص 85.

(43) احمد بن عبدالله سعيد ، المصدر السابق ، ص 134.

(44) صحيفة حريت، المصدر السابق، العدد (2675) 6 مايو 1992 .

(45) Fabian, op. , cit. ,p.17.

(46) يلماز بحري ، المصدر السابق ، ص31.

(47) جراهام فولر ، "تركيا في البيئة الأمنية الدولية الجديدة" ترجمة: محمد عاكف اردوغر، المجلة ربع السنوية لمعهد السياسة الخارجية ،العدد 16 /3-4، 1999، ص 29-44.

(48) Nansen Behar ,Ethinc Conflicts and Regional Secueity in the Balkans in Bulgarian Military Review, 1996,pp.22-36.

(49) Fabian, op. , cit. ,p.22.

(50) فولر ، المصدر السابق، العدد 16 /3-4، 1999، ص 46.

(51) باربرا جيلافيتش ، تاريخ البلقان في القرن العشرين ،ط4،ترجمة: محمد عاكف كوتش (لندن ،كامبريدج مطبعة الجامعة) ، 1996،ص93.

(52) Bahri, op. , cit. ,p.92.

(53) Nansen, op. , cit. ,p.25.

(54)Vojtech Mastny ,Turkey Between Fast and West new Challenges For a Rising Regianal Power , T.Rakhat Abdeva,Kranik, 1996,p.90.

قائمة المصادر

اولا : الكتب باللغة العربية

1. ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (جامعة الموصل ،1992) .
2. احمد بن عبدالله سعيد ، القومية والديمقراطية والأمن في البلقان ، دار الكتاب للنشر والتوزيع، (عمان ، 1996) .
3. أوسكار دبليو كليات ، انعطاف بلغاريا نحو أوروبا في الأمن الأوروبي ، ترجمة : نهاد عاطف خولي ، (د.ن، 1993).
4. باربرا جيلافيتش ، تاريخ البلقان في القرن العشرين ،ط4،ترجمة: محمد عاكف كوتش (لندن ،كامبريدج مطبعة الجامعة) ، 1996
5. بروس كونهولم ، "تركيا والغرب"، ترجمة: فورين أفيرز ، (لندن)، 1991 .
6. بلال سمسير ، أتراك بلغاريا (1878-1985): ترجمة: محمود ابو العلا،(لندن 1988) .
7. بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، 1989).
8. جودة حسين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، منشاة المعارف،(الاسكندرية، 1989) .
9. جوزيف روتشيلد ، شرق أوروبا الوسطى بين الحربين العالميتين: ترجمة وتحقيق :احمد صادق سليم ،الطبعة الخامسة، (لندن - 1992).
10. رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (الجامعة المستنصرية، 1991) .
11. ستيفن لارابي ، برميل المسحوق المتطاير أمن البلقان بعد الحرب الباردة ، ترجمة : الياس كيمال ،دار يدي تبة (yeditepe، 1994).
12. ستيليوس الفانتس ، بلغاريا: معضلات العصر الجديد ، ترجمة : مؤسسة إيريني للترجمة والنشر،(أثينا ، 1995)
13. سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، (عمان، 1995) .

14. عبد الله سعيد احمد ، البلقان وأوروبا الشرقية ، دار الاوائل، (بيروت، 1997) .
15. كمالي سايبسيلي ، البلقان مرآة للنظام الدولي الجديد ، (مؤسسة إرين للتشر ، اسطنبول ، 1995)
16. نيشو نيشيف ، "الأمن القومي البلغاري ، البلقان وحلف شمال الأطلسي" ، ترجمة: قادر بوردي، د.ن، (انقر ،1996) .
17. هيو بولتون ، البلقان - الأقليات والدول المتنازعة ،ترجمة : سعيد محمد سلام ، (منشورات حقوق الأقليات ،انقرة، 1993).

ثانيا : الكتب باللغة الانجليزية

1. Bahri Ylmaz,Turkey s new Role in Intematianl Politics, in German Foreign Affairs Review,1996.
2. Balkan Briefing ،no 23-24 ،Hellenic Centre of European Studies ،Athens September 1997.
3. Barbara Jelavich ,History of the Balkans,Twentith Century 2, (Cambridge University Press ,Forth edition,(1995).
4. blamen bonysheef,"Bulgaria and the new European Security architecture" inBulgarian Military,sofya,2000.
5. Fabian Schmidt,Between Political strife and Developing Economy, in Trnsition, January 30,1998.
6. Nansen Behar ,Ethinc Conflicts and Regional Secueity in the Balkans in Bulgarian Military Review, 1996.
7. plamen pantev,bulgari and the European Union the Security aspect in yearbook 1996,Eliamer,Athens,1999.
8. Stelios alifantis, Bulgaria: thdliemmas of a newera,irini publications,(Greek,Athena),1995.
9. Vojtech Mastny ,Turkey Between Fast and West new Challenges For a Rising Regianal Power , T.Rakhat Abdeva,Kranik, 1996.
10. Wolfagang Hopken ،"Bulgarian-Turkish Relations" ،in Erol Manisali ،ed. ،Turkey and the Balkans, Internatinal

ثالثا : المجلات والمنشورات

1. :ماساة الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، (معهد السياسة الخارجية)،أنقرة 1989،
2. احسان داجي، "تركيا في التسعينيات السياسة الخارجية وحقوق الإنسان والبحث عن هوية جديدة "، مجلة Mediterranean Quarterly ، العدد 4/4 ، خريف 1993
3. جراهام فولر ، "تركيا في البيئة الأمنية الدولية الجديدة" ترجمة: محمد عاكف اردوغر، المجلة ربع السنوية لمعهد السياسة الخارجية ،العدد 16 /3-4، 1999
4. جمال كمال إسماعيل، الحياة السياسية لأتراك ألمانيا، مجلة جامعة كركوك : الدراسات الإنسانية، مج. 16، ع. 2،2021.
5. دول آسيا الوسطى تنظر الآن إلى تركيا كموجه إقليمي" مجلة وول ستريت جورنال ، العدد (1589)، 7 يناير 1993
6. صحيفة حريت (تركيا، اسطنبول)،العدد (2675) 6 مايو 1992 .
7. مجلة السياسة الخارجية. عدد خاص حول الأقلية التركية في بلغاريا، العدد 12 / 3-4 ، أنقرة 1989
8. مجلة الشؤون الخارجية، انقرة، العدد (45)، 3/26/ 1994
9. المجلة العسكرية البلغارية (صوفيا)، العدد (3-4)، 1995
10. مجلة ديلي نيوز التركية ، العدد (2124) 24/ أكتوبر / تشرين الأول 1996.
11. يلماز بحري "دور تركيا الجديد في السياسة الدولية" ، مجلة تركيا الجديدة، العدد (20) ، أنقرة ، صيف 1999.

Turkish–Bulgarian Relations1980 -1995

Dr. Shwan Khazaal Rashid

College of Education- Kirkuk University

Shwan99993@uokirkuk.edu.iq

Keywords: the modern history. Diplomacy. Bulgaria Turkey

Summary:

The subject of international relations for any country is the basic foundation that determines the orientations of certain countries towards other countries, through the historical stages and eras that they have passed through, or the policies and methods followed by those countries in managing their foreign relations, and they may control several matters through which they build their ambitions and political and economic relations. Accordingly, the study of the subject of Turkey's foreign relations for the period 1980-1995 was of great importance, especially its orientations towards the Balkan countries and Eastern Europe, Bulgaria in particular, for historical and political reasons and the geopolitical connection it enjoyed that had a direct impact on all the political, economic and social levels of both countries.

During the period (1980-1995), Turkish-Bulgarian relations witnessed remarkable developments, as each of them sought to develop their relations at all levels, politically and economically, as well as the issue of the Turkish minority in Bulgaria and the controversy and debate it raised within diplomatic circles between the two governments through successive governments. On the government, whether in Bulgaria or Turkey, and the extent of its impact on the type of relationship between

the two parties, especially after the rise of communist rule in Bulgaria, which had a different vision for its strategies than previous Bulgarian governments, and this is what caused tension in the type of relationship between them, and on this basis the subject of the study was chosen.